



The impact of investment spending on financial capacity in Iraq

اثر الانفاق الاستثماري على القدرة المالية في العراق

*م.م بشير دوهان حمزه

Abstract

Investment expenditures are one of the important financial policy tools, whether in developed countries or developing countries, which have a fundamental role in stimulating economic activity and influencing the rest of the other economic variables such as investment, gross domestic product, public debt, and others. The research aims to explain the importance of investment spending and the impact of this spending on financial capacity. By influencing indicators of capacity and showing the extent of the financial authority's ability to repay its debts and financial obligations and thus not harming economic and social variables and ensuring the achievement of justice between generations, the research concluded that there is a direct relationship between investment spending and the financial authority's ability to repay its debts during the years of study. (2004 - 2020), as for the most important recommendation that emerged from the research,

*جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد .

it is paying attention to investment spending and increasing what is allocated to this spending from the total public spending, especially when oil prices rise, as well as diversifying the sources of public revenues and not relying on a single, volatile resource, which is oil revenues, and developing and activating the tax system and the rest of the sectors. Non-oil research to reduce the negative impact of oil price fluctuations and thus stabilize the economy and increase financial capacity. To reach the goal of the research, the descriptive and deductive approach was chosen to demonstrate the impact of investment spending on financial capacity in Iraq.

المستخلص : تعد النفقات الاستثمارية من ادوات السياسة المالية المهمة سواء في الدول المتقدمة او الدول النامية والتي لها دور اساسي في تحريك النشاط الاقتصادي والتأثير على بقية المتغيرات الاقتصادية الاخرى كالاستثمار والناتج المحلي الاجمالي والدين العام وغيرها، ويهدف البحث الى بيان اهمية الانفاق الاستثماري واثار هذا الانفاق على القدرة المالية من خلال التأثير على مؤشرات الاقتدار وبيان مدى قدرة السلطة المالية على سداد ما بذمتها من ديون والتزامات مالية وبالتالي عدم الاضرار بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وضمان تحقيق العدالة بين الاجيال ، وتوصل البحث الى ان هناك علاقة طردية بين الانفاق الاستثماري ومقدرة السلطة المالية على سداد ديونها خلال سنوات الدراسة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)، اما اهم توصية خرج بها البحث فهو الاهتمام بالانفاق الاستثماري وزيادة ما مخصص لهذا الانفاق من مجموع الانفاق العام وخاصة عند ارتفاع اسعار النفط وكذلك تنويع مصادر الايرادات العامة وعدم الاعتماد على مورد وحيد متقلب وهو الايرادات النفطية وتطوير وتنشيط الجهاز الضريبي وبقية القطاعات غير النفطية لتقليل الاثر السلبي لتقلب اسعار النفط وبالتالي استقرار الاقتصاد وزيادة القدرة المالية، وللوصول الى هدف البحث فقد تم اختيار المنهج الوصفي والاستنباطي لبيان تأثير الانفاق الاستثماري على القدرة المالية في العراق.

المقدمة : يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال في هيكل الايرادات والنفقات لأنه يعتمد على سلعة وحيدة ناضبة وهي النفط الخام الذي يتميز بالتقلب وعدم الاستقرار وتستطيع الحكومة من خلال سياستها الانفاقية السليمة التأثير على الانشطة الاقتصادية بشكل ايجابي وزيادة مستوى النمو الاقتصادي ومن خلال الانفاق الاستثماري الذي يعتبر احد عناصر الحقن في الاقتصاد

يمكن تنويع الاقتصاد و تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية من خلال توجيه هذا الانفاق في القطاعات الانتاجية المدرة لموارد مالية وبذلك يجنب الاقتصاد في الوقوع بفخ المديونية وتحقيق استدامة مالية ومقدرة على سداد ديونه وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ولتحقيق اهداف البحث فقد تم تقسيمه الى عدة مطالب وكالتالي:

المطلب الاول : التأطير النظري للنفقات الاستثمارية.

المطلب الثاني : التأطير النظري للقدرة المالية.

المطلب الثالث : تطور النفقات الاستثمارية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠).

المطلب الرابع : اثر الانفاق الاستثماري على القدرة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠). مشكلة البحث : عدم الاهتمام بالقطاعات الانتاجية والاعتماد على مصدر وحيد وهو الايرادات النفطية التي تشكل نسبة كبيرة من الايرادات العامة والنتاج المحلي الاجمالي يؤثر بشكل مباشر على الايرادات والنفقات العامة وخاصة النفقات الاستثمارية التي تكون نسبتها منخفضة مقارنة بالنفقات الجارية وبالتالي التأثير على المقدرة المالية للحكومة على سداد ما بذمتها من التزامات مالية .

اهمية البحث : تأتي اهمية البحث من خلال تناوله متغيرين مهمين وهما الانفاق الاستثماري والقدرة المالية ودور هذا الانفاق في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال توجيهه لنشاطات اقتصادية منتجة والمساهمة في استقرار الوضع الاقتصادي والمالي وبالتالي التأثير على القدرة المالية في العراق .

هدف البحث : يهدف البحث الى دراسة اهمية الانفاق الاستثماري وبيان اثره على تحقيق القدرة المالية للاقتصاد العراقي ودوره في تحقيق الاستدامة المالية وتخفيف اثر الدين السلبي على واقع الاقتصاد العراقي .

فرضية البحث : استند البحث الى فرضية مفادها (ان للانفاق الاستثماري تأثير كبير على المقدرة المالية للحكومة من خلال تأثير هذا الانفاق على متغيرات اساسية اهمها الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي التأثير على القدرة المالية واستقرار الوضع المالي والاقتصادي) .

منهجية البحث : لإثبات فرضية البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي والاستنباطي وتم تحليل البيانات خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) لبيان اثر الانفاق الاستثماري على القدرة المالية للاقتصاد العراقي .

حدود البحث المكانية والزمانية:- : سيكون العراق البعد المكاني للبحث ، والحدود الزمانية تشمل المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) .

المطلب الاول / التأطير النظري للنفقات الاستثمارية

اولاً- مفهوم النفقات الاستثمارية وتقسيمها - يعد الانفاق الاستثماري احد مكونات الطلب الكلي والذي يحدد حجم واتجاه النمو الاقتصادي في الاجل الطويل كما يعد احد اقسام الانفاق الحكومي العام وان اهمية هذه النفقات تظهر بالاساس في كونها تهدف الى زيادة وتنمية ثروة البلاد القومية التي تتمثل بتكوين رأس المال الثابت الكلي والتحويلات الرأسمالية للدخل مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي (عبادي والخفاجي، ٢٠٢١: ٣٣٧) حيث كان هذا الانفاق في الماضي خاص بالوحدات الاقتصادية الخاصة وكان ينتج عنه زيادة في ثروات ومعدات هذه الوحدات الاقتصادية اما بعد تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية فقد ازداد معدل نمو الثروة القومية عن طريق زيادة ومضاعفة انفاقها العام وذلك من اجل زيادة المعدات الانتاجية لمضاعفة الانتاج الاقتصادي العام وكذلك عن طريق دعم القطاع الخاص للمساهمة في زيادة الناتج والثروة القومية. (السيد حسن، ٢٠٠٢: ٦٢)

يعرف الانفاق الاستثماري على انه " النفقات التي من شأنها ان تؤدي الى انشاء ثروة جديدة ومن ثم حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة وتتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الانتاجية". (ناشد، ٢٠٠٨: ٤٧) كذلك يعرف بانه " المبالغ التي تخصصها الدولة للحصول على الادوات اللازمة لزيادة الطاقة الانتاجية في المجتمع وهذا النوع من الانفاق يهدف الى زيادة الدخل القومي واستقراره ". (ابو الفتوح، ٢٠١٤: ٢٦)

ويمكن تقسيم النفقات الاستثمارية الى نوعين اساسيين وهما :-

١. النفقات الاستثمارية المباشرة وتتمثل فيما يخص من مبالغ نقدية من قبل الحكومة للإنفاق على اقامة مشاريع صناعية وزراعية وغيرها والتي يترتب عليها انتاج سلع وخدمات تساهم في زيادة الناتج القومي الاجمالي والتخفيف من الآثار التضخمية من خلال زيادة المعروض الكلي وسد حاجة البلاد للاستهلاك المحلي وزيادة الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات. (الكبيسي و حسن، ٢٠١٤: ٢٨١)

٢. النفقات الاستثمارية غير المباشرة وتتمثل بإنفاق الحكومة على مشاريع البنى التحتية والتي تساعد على تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الانتاج وان هذه المشاريع تحتاج لإقامتها الى مدة زمنية طويلة مع ارتفاع كلف تمويلها لذا فان عبئها يقع على الحكومة وليس على القطاع الخاص. (قاسم، ٢٠١٤: ٥٩٠)

ثانياً: اهداف النفقات الاستثمارية - هنالك عدة اهداف للنفقات الاستثمارية يمكن بيانها بالاتي :

١. تقديم خدمات عامة للجمهور:- توجد بعض الخدمات الضرورية يعزف القطاع الخاص عن تقديمها لأفراد المجتمع وذلك لارتفاع تكاليفها مع انخفاض وتأخر عوائدها فتقوم الدولة بواسطة الانفاق الاستثماري بتهيئة تلك الخدمات وتقديم النفع العام واشباع رغبات المجتمع .
(العلي، ٢٠٠٢: ٣٨)

٢. تنمية قطاع اقتصادي معين :-تقوم الدولة بتنمية قطاع معين من القطاعات لاقتصادية من خلال توجيه الاستثمارات الى ذلك القطاع مع تقديم التسهيلات التي تساعد على تنمية وتطوير القطاع وزيادة عوائده . (الخفاجي وجري، ٢٠١٧: ٢٩٥)

٣. تطوير التجارة الخارجية:- الانفاق الاستثماري له دور مهم في تطوير التجارة الخارجية من خلال توفير وتطوير البنية التحتية والتي تؤدي الى خفض تكاليف الانتاج وتدني تكلفة الوحدة المنتجة ومن ثم زيادة الصادرات وبالتالي تنشيط وتطوير التجارة الخارجية التي تعد القناة الرئيسية لتصدير المنتجات المحلية . (العاني، ٢٠٢٢: ٤٣٣)

٤. تطوير الناتج الحقيقي:- يساعد الانفاق الاستثماري بشكل كبير على تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فانه يغري المشاريع الخاصة للقيام باستثمارات جديدة ومن ثم يؤدي الى زيادة العمليات الانتاجية والناتج الحقيقي. (عبادي والخفاجي، ٢٠٢١: ٣٣٩)

٥. تطوير البنية التحتية البشرية:- يسعى الانفاق الاستثماري الى تطوير وتنمية رأس المال البشري كونه رأس مال حقيقي لتعزيز الاقتصاد وذلك من خلال تطوير قطاع التعليم .
(الخفاجي وجري، ٢٠١٧: ٢٩٥)

٦. محاربة الفقر وتوفير فرص عمل:- يهدف الانفاق الاستثماري الى خلق فرص العمل وزيادة الاستخدام وبالتالي محاربة البطالة والفقر من خلال اقامة وتهيئة المشاريع في مختلف القطاعات ومن ثم خلق وظائف جديدة وتوليد الدخل ورفع المستوى المعاشي للأفراد . (العاني، ٢٠٢٢: ٤٣٣)

المطلب الثاني: التأطير النظري للقدرة المالية

أولاً:- مفهوم وتعريف القدرة المالية - تعد القدرة المالية من المواضيع المهمة التي لاقت اهتماماً كبيراً من قبل المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي يمكن تعريفها على انها "مدى قدرة السياسات المالية التي تتخذها الدولة للوفاء بسداد جميع ديونها الداخلية

والخارجية وخدمة هذه الديون دون الاضرار بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" (الهاروني، ٢٠٢٣: ٢٩٥)، ان تحكم وقدرة أي بلد على الوفاء بالتزاماته تعتبر حالة ايجابية تساعد على استقرار ذلك البلد اما في حالة عدم قدرته على تحمل ديونه فيعد انذاراً مبكراً ولا بد من تلافي وتدارك الوضع من خلال اجراء اصلاحات لتجنب الوقوع في ازمات مديونية وبالتالي التأثير على الواقع الاقتصادي واستقرار البلد (علي ومحمد، ٢٠٢٢: ٥٩). لذا فان مصطلح القدرة المالية يهدف الى استقرار الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والاستقرار الكلي للاقتصاد وابعاد ذلك الاقتصاد عن أي صدمات خارجية وان هذا الهدف يأتي من خلال قدرة الحكومة وسيطرتها على تحمل وتسديد الديون التي بذمتها دون ان ينتج عن ذلك أي تعثر مالي او دون ان ينتج عنه أي تأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية (اسماعيل وهذا، ٢٠١٨: ١٨٠). كذلك يمكن تعريف القدرة المالية على انها " القدرة على خدمة الدين العام في الاجلين المتوسط والطويل دون حدوث ازمات مالية او ضغوطات شديدة على اوضاع المالية العامة مثل الاضرار الى تخفيض الانفاق العام بنسبة كبيرة او توقفه على بعض الانشطة الحكومية " (عجم والفتلاوي، ٢٠٢٣: ٥٠٧).

ثانياً:- مؤشرات القدرة المالية - تعد القدرة المالية مهمة لبيان استدامة الدين العام وذلك من خلال علاقتها بالايادات والنفقات والدين العام فهي تتكون من عدة مؤشرات يمكن ان يستدل بها على قدرة السياسة المالية على تحمل ومواجهة مخاطر تزايد حجم المديونية وتحمل أعبائها والقدرة على اعطاء الحلول المناسبة لهذه المشكلة (دوابه، ٢٠٢٣: ٣٥) . ويمكن بيان اهم المؤشرات بالاتي:-

١. مؤشر تناسب معدل نمو الايرادات العامة ومعدل نمو النفقات العامة : يبين هذا المؤشر ان الوضع الاقتصادي يكون سليماً عند تساوي نمو المعدلين وكذلك عند زيادة معدل نمو الايرادات العامة على معدل نمو النفقات العامة، اما في حالة زيادة معدل نمو النفقات على معدل نمو الايرادات فان ذلك معناه ان هناك فجوة بين المعدلين ولا بد من سد هذه الفجوة عن طريق الاقتراض ومن ثم زيادة معدل الدين (محمد واخرون، ٢٠١٨: ١١٦).

٢. مؤشر نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي : يبين هذا المؤشر نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي والذي يقيس مقدرة الحكومة على تسديد ديونها حيث ان تجاوز نسبة الدين الداخلي نسبة الناتج المحلي الاجمالي يؤكد ان الوضع الاقتصادي غير سليم وينذر بالخطر والعكس صحيح.

٣. مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي : يقيس هذا المؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي أي ما يتم تحويله من النقد الاجنبي الى الدائنين في الخارج من خلال استقطاع جزء من الناتج المحلي الاجمالي لتسديد هذه الديون مما يشكل عبئاً على الاقتصاد ويزداد هذا العبء مع زيادة هذه الديون كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

٤. مؤشر نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي: يتم المقارنة في هذا المؤشر بين معدل نمو الدين العام والناتج المحلي الاجمالي فعند تساوي او زيادة معدل نمو الناتج المحلي على معدل نمو الدين العام فهذا الوضع يدل على ان الاقتصاد جيد ويسير بالاتجاه الصحيح اما عند ارتفاع وزيادة معدل نمو الدين العام بنسبة اكبر من معدل النمو الاقتصادي فهذا يدل على ان الوضع الاقتصادي غير سليم وان الدولة تعتمد على التمويل الخارجي من اجل تمويل الاستثمار والانتاج والاستهلاك (تركي والدليمي، ٢٠٢٠: ٨٦-٨٩).

المطلب الثالث / تطور النفقات الاستثمارية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

تتميز النفقات الاستثمارية في العراق بتذبذبها وصغر حجمها وذلك لكونها مرتبطة بالإيرادات النفطية التي تعاني من التقلب بسبب تقلب اسعار النفط في الاسواق العالمية كذلك فان النظام الضريبي يتصف بالضعف بالنسبة لمساهمته من الإيرادات العامة من جانب اخر فان ما يخص للإنفاق الاستثماري من النفقات العامة يعتبر قليل جداً اذا ما قورن بما يخصص للإنفاق الاستهلاكي وفيما اذا انخفضت الإيرادات النفطية فسيتم تخفيض النفقات الاستثمارية بنسبة اكبر من النفقات الاستهلاكية، ومن خلال الجدول (١) يمكن بيان تطور النفقات الاستثمارية خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) حيث نلاحظ ان المدة (٢٠٠٤-٢٠١٣) قد شهدت ارتفاعاً في النفقات الاستثمارية وبنسب متفاوتة وذلك بسبب الرفع الجزئي للحظر عن الصادرات النفطية العراقية الذي كان مفروضاً قبل العام ٢٠٠٤ فازدادت الإيرادات العامة وتحسنت مستويات النفقات العامة بشقيها الاستهلاكية والاستثمارية وعمدت الحكومة على زيادة الاجور والرواتب وتحسين مستوى المعيشة (حسين، ٢٠١٦: ٩٨) ففي العام ٢٠٠٤ سجلت النفقات الاستثمارية (٣٠١٤,٧) مليار دينار واستمرت الزيادة في هذه النفقات حيث وصلت في العام ٢٠٠٨ الى (١١٨٨٠,٧) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (٥٣,٨٤%) اذ توسع الانفاق الجاري والاستثماري نتيجة قيام الحكومة بدعم اسعار البطاقة التموينية مع توسع وزيادة عمليات اصلاح الاقتصادي والاعمار(التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠٠٨: ١٥) ، اما في العام ٢٠١٠ فقد سجلت النفقات الاستثمارية (١٩٤٧٢) مليار دينار وبنسبة (٢٣,٢٣%) من اجمالي الانفاق العام واستمرت في الارتفاع الى ان وصلت في العام ٢٠١٣

الى اعلى مستوى خلال مدة الدراسة فبلغت هذه النفقات (٤٠٣٨١) مليار دينار مسجلةً اعلى نسبة (٣٣,٩٠%) من اجمالي النفقات العامة نتيجة زيادة اسعار النفط والايادات النفطية، شهدت الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠) تراجعاً ملحوظاً في النفقات الاستثمارية مقارنةً بالعام ٢٠١٣ حيث سجل العام ٢٠١٤ معدل نمو سنوي سالب بلغ (٣٨,٢٦-%) نتيجة انخفاض اسعار النفط خلال النصف الثاني من هذا العام بسبب تنامي ظاهرة النفط الصخري وزيادة المعروض النفطي حيث اقدمت الولايات المتحدة الامريكية على زيادة انتاجها من (٧,٤) مليون برميل الى (٨,٦) مليون برميل يومياً (صاري ومختار، ٢٠١٩: ٤٠٣) واستمر الانخفاض في النفقات الاستثمارية حتى وصلت في عام ٢٠١٨ الى (١٣٨٢٠,٢) مليار دينار نتيجة قيام الحكومة ببعض اجراءات مواجهة انخفاض اسعار النفط اذ قامت بتقليل الانفاق الاستثماري وتعطيل الكثير من المشاريع الكبيرة من اجل تسديد كامل رواتب الموظفين والمتقاعدين (خلف وحمد، ٢٠٢٢: ٣٩٢) ثم عاودت النفقات الاستثمارية بالارتفاع في العام ٢٠١٩ فوصلت الى (٢٤٤٢٢,٦) مليار دينار وبنسبة نمو الاعلى خلال فترة الدراسة (٧٦,٧٢%) مقارنة بالسنة السابقة وذلك بعد تقليل اجراءات التقشف من قبل الحكومة لكن هذه النسبة انخفضت الى ادنى مستوى خلال فترة الدراسة حيث سجلت النفقات الاستثمارية في العام ٢٠٢٠ معدل نمو سنوي سالب مقدراه (٨٦,٨٦-%) وكان مقدار هذه النفقات (٣٢٠٨,٩) مليار دينار وبنسبة (٤,٢٢%) من اجمالي النفقات والنسبة المتبقية ذهبت للإنفاق الاستهلاكي بسبب انخفاض اسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي على النفط وتعطيل النشاط الاقتصادي العالمي وذلك نتيجة لتداعيات جائحة كورونا مع التزام العراق بتخفيض حجم الانتاج من النفط الخام حسب مقررات اوبك + (التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠: ٤٥) .

جدول(1) تطور النفقات الاستثمارية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليار دينار)

السنة	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة %	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %	معدل نمو النفقات الاستثمارية %
١	٢	٣	٤	٥	
2004	٣٢١١٧,٥	-	٣٠١٤,٧	9.39	-
2005	٢٦٣٧٥,٢	-17.88	٤٥٧٢	17.33	51.66
2006	٣٨٨٠٦,٧	47.13	٦٠٢٧,٧	15.53	31.84
2007	٣٩٠٣١,٢	0.58	٧٧٢٣	19.79	28.13
2008	٥٩٤٠٣,٤	52.19	١١٨٨٠,٧	20.00	53.84
2009	٦٥٦٥٨	10.53	١٣٠٩١	19.94	10.19
2010	٨٣٨٢٣	27.67	١٩٤٧٢	23.23	48.74

54.41	31.10	٣٠٠٦٦,٣	15.32	٩٦٦٦٢,٨	2011
-2.38	27.92	٢٩٣٥١	8.77	١٠٥١٣٩,٦	2012
37.58	33.90	٤٠٣٨١	13.30	١١٩١٢٨	2013
-38.26	21.97	٢٤٩٣٠,٨	-4.75	١١٣٤٧٣,٥	2014
-25.54	26.37	١٨٥٦٤,٧	-37.96	٧٠٣٩٧,٥	2015
-14.39	23.70	١٥٨٩٤	-4.73	٦٧٠٦٧,٤	2016
3.59	21.81	١٦٤٦٤,٤	12.56	٧٥٤٩٠,١	2017
-16.06	17.09	١٣٨٢٠,٢	7.13	٨٠٨٧٣,٢	2018
76.72	21.86	٢٤٤٢٢,٦	38.15	١١١٧٢٣,٥	2019
-86.86	4.22	٣٢٠٨,٩	-31.90	٧٦٠٨٢,٤	2020

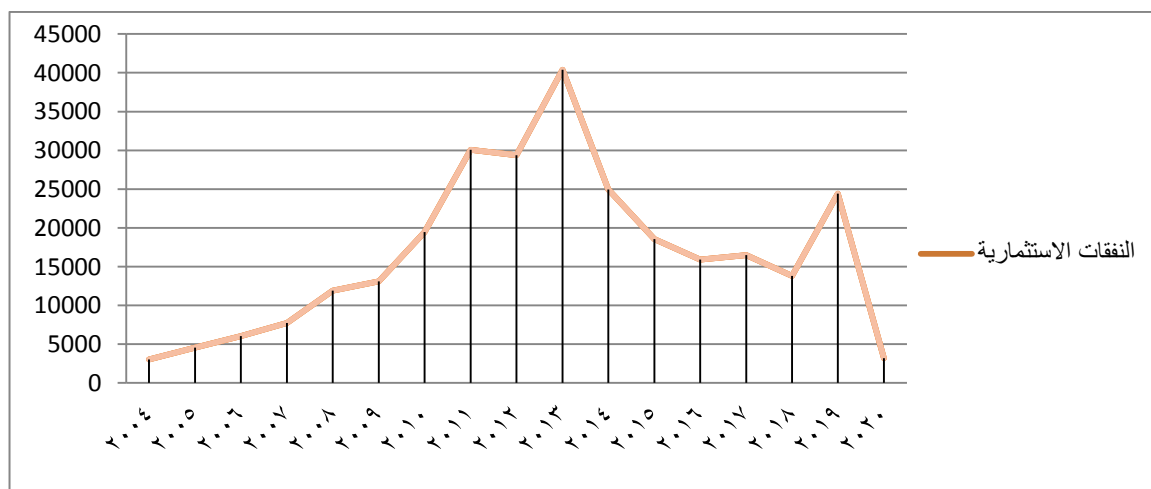
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي ,المديرية العامة للإحصاء والابحاث- النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة .

- العمود (٢ ، ٤ ، ٥) من عمل الباحث .

يتضح مما سبق ان الانفاق الاستثماري وكما مبين في الشكل البياني (١) كان متذبذباً طوال مدة الدراسة نتيجة ارتباطه الوثيق بالايادات النفطية التي تمتاز بالتذبذب لارتباطها باسعار النفط العالمية المتقلبة والتي تتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية وجغرافية وغيرها من العوامل ويتضح ايضاً بان اهمية الانفاق الاستثماري قليلة جداً اذا ما قورنت مع الانفاق الاستهلاكي حيث يوجه الانفاق العام وبنسبة كبيرة الى الانفاق الاستهلاكي مما يؤثر على النمو والنشاط الاقتصادي حيث نلاحظ بان الحكومة قد خصصت في العام ٢٠٠٤ اقل حجم للنفقات الاستثمارية بينما خصصت في العام ٢٠١٣ اكبر قدر من هذه النفقات نتيجة ارتفاع اسعار النفط والايادات النفطية لكنها بقيت دون المطلوب .

الشكل (١) تطور النفقات الاستثمارية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (١)

المطلب الرابع / اثر الانفاق الاستثماري على القدرة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

يعد الانفاق الاستثماري من مكونات الطلب الكلي الرئيسية وعلى الرغم من استحواذ الاستهلاك على الجزء الاكبر من هذا الطلب إلا ان اهمية الاستثمار لا تقل عن اهمية الاستهلاك وذلك للدور الذي يلعبه في مجال النمو الاقتصادي وحسب النظرية الاقتصادية فان زيادة حجم الاستثمار تؤدي الى زيادة الانتاج والدخل ومن ثم زيادة الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي والقدرة المالية للحكومة اي انه توجد علاقة بين الانفاق الاستثماري والقدرة المالية من خلال تأثير هذا الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي وان هذه العلاقة تكون طردية اي كلما زاد الانفاق الاستثماري زاد الناتج المحلي الاجمالي والنمو ومن ثم زيادة القدرة المالية للحكومة ويمكن بيان وتحليل مؤشرات الاقتدار المالي من خلال الجدول (٢) وكما يأتي :-

١. مؤشر التناسب بين معدل نمو الايرادات العامة والنفقات العامة : يمكن ملاحظة ان معدل نمو الايرادات العامة قد سجل ارتفاعاً وزيادة على معدل نمو النفقات العامة في سنوات متفرقة (٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٥، ٢٠١٧، ٢٠١٨) وبنسب متباينة بسبب ارتفاع اسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية ومن ثم تحقيق وفورات مالية ساعدت على زيادة القدرة المالية للحكومة العراقية على تسديد الديون او جزءاً منها وبهذا يمكن القول بان الوضع الاقتصادي كان سليماً ، اما في الاعوام المتبقية وهي الاكثر فقد سجلت نمو للنفقات العامة بمعدلات نمو اكبر من معدلات نمو الايرادات العامة مما سبب عجزاً في الموازنة العامة واصبح لابد من سد هذا العجز عن طريق اللجوء للاقتراض وزيادة الدين العام .

٢. مؤشر نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي : يعد ارتفاع هذا المؤشر دليل على اعتماد الحكومة على الدين الداخلي لسد العجز في الموازنة وتلبية متطلبات الانفاق الحكومي اما في حالة انخفاض هذا المؤشر فان ذلك يعني ارتفاع النشاط الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي وتقليل الاعتماد على الدين الداخلي فمن خلال الجدول (٢) يمكن ملاحظة انه في العام ٢٠٠٤ كانت نسبة هذا المؤشر (١١,١%) ثم اخذت النسبة بالانخفاض تدريجياً حتى العام ٢٠٠٨ حيث وصلت الى (٢,٨%) وذلك نتيجة ارتفاع اسعار النفط والايادات النفطية وزيادة ما مخصص للإنفاق الاستثماري ومن ثم ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة قدرة الحكومة على تسديد الديون ولكن وبسبب الازمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط في العام ٢٠٠٩ انخفض الناتج المحلي الاجمالي العراقي مما سبب بارتفاع هذا المؤشر حيث وصل الى (٦,٥%) اي زاد الاعتماد على الدين الداخلي في تمويل الموازنة العامة ثم بعدها وبسبب

ارتفاع اسعار النفط والنتائج المحلي الاجمالي وزيادة ما مخصص للإنفاق الاستثماري بدأ الانخفاض التدريجي لهذا المؤشر حتى العام ٢٠١٤ مسجلاً العام ٢٠١٣ ادنى نسبة خلال مدة الدراسة بنسبة (١,٦%) تزامناً مع تسجيل اعلى مستوى للإنفاق الاستثماري والنتائج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة بمقدار (٤٠٣٨١) و (٢٧٣٥٨٧,٥) مليار دينار على التوالي اي ان زيادة الانفاق الاستثماري والنتائج المحلي الاجمالي قد قلل من الاعتماد على الدين الداخلي وساعد الحكومة على تسديد كل او جزء من الديون المترتبة بزماتها وهذا ما يؤكد ارتباط الانفاق الاستثماري والنتائج المحلي الاجمالي بالقدرة المالية، إلا ان هذا المؤشر عاود الارتفاع خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٠) وبمستويات متفاوتة تزامناً مع انخفاض الانفاق الاستثماري عما كان عليه في العام ٢٠١٣ حيث سجل العام ٢٠٢٠ اعلى نسبة لهذا المؤشر خلال مدة الدراسة وبنسبة (٣٣,٣%) بسبب تداعيات جائحة كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط الخام ما تسبب بانخفاض الايرادات النفطية وتقليل حجم الانفاق الاستثماري الى مستوى متدني جداً أي الى (٣٢٠٨,٩) مليار دينار وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي الى (١٩٨٧٧٤,٣) مليار دينار وهذا ما سبب اعتماد الحكومة على الدين الداخلي حيث وصل حجم هذا الدين الى (٦٦٢٥٥) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (٧٠,٢٨%) مقارنة بالسنة السابقة.

٣. مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي : يبين هذا المؤشر قدرة الاقتصاد على الوفاء بالتزاماته وتسديد ديونه من النقد الاجنبي الى الخارج مع الفوائد المترتبة على هذه الديون حيث نلاحظ انه في العام ٢٠٠٤ قد سجل ارتفاعاً في هذا المؤشر بنسبة (٢٤٢,٣%) وتعتبر نسبة كبيرة تؤكد اعتماد العراق على الديون الخارجية بنسبة كبيرة قبل العام ٢٠٠٤ لكن وبعد الاتفاق مع دول نادي باريس على اعادة جدولة هذه الديون والتنازل عن نسبة كبيرة منها (الوائلي ونعمة، ٢٠٢٠: ٥٩) انخفضت النسبة حتى وصلت في العام ٢٠٠٨ الى (٤٣,٨%) بسبب ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وزيادة ما مخصص للإنفاق الاستثماري ثم ارتفعت النسبة مع ظهور ازمة الرهن العقاري (الازمة المالية العالمية) في العام ٢٠٠٩ فوصلت نسبة هذا المؤشر الى (٥١,٩%) جاءت ارتفاع هذه النسبة بسبب حاجة العراق للديون الخارجية مع انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، ثم اخذت النسبة بالانخفاض حتى وصلت في العام ٢٠١١ الى (٣١,٥%) بعد تسديد العراق لأربعة اقساط فصلية من الدين الخارجي القديم والفوائد ابتداءً من ٢٠١١/١١/٣١ (التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١١: ٤٢) بسبب ارتفاع اسعار النفط وتحقيق وفورات مالية ساعدت على تسديد الديون الخارجية، ثم وبعد ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وزيادة حجم الانفاق الاستثماري في العام ٢٠١٣ قل اعتماد الاقتصاد على هذه الديون

فانخفضت النسبة الى (٢٣,٨%) ومنخفضة الى ادنى مستوى خلال مدة الدراسة في العام ٢٠١٩ مسجلة نسبة (١١,٥%) مع زيادة حجم الانفاق الاستثماري والنتائج المحلي الاجمالي مقارنةً بالأعوام القليلة السابقة، ثم وبعد ظهور ازمة جائحة كورونا في العام ٢٠٢٠ زادت حاجة العراق الى الديون الخارجية تزامناً مع انخفاض الناتج المحلي الاجمالي وتقليل ما مخصص للإنفاق الاستثماري فارتفعت النسبة الى (١٤,٥%).

٤. مؤشر نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي: يعطي هذا المؤشر صورة لعبء الدين العام كنسبة مئوية لا تتجاوز (٦٠%) من الناتج المحلي الاجمالي وذلك بموجب معاهدة (ماستريخت) عام ١٩٩٢ لدول الاتحاد الاوربي وعند تجاوز هذا المؤشر لهذه النسبة فان الاقتصاد سيلجأ الى الاقتراض اكثر وسيعرض للدخول بأزمة مديونية وبالتالي ينعكس سلباً على الاقتصاد (حسين، ٢٠١٦: ٣١) فمن خلال الجدول (٢) يمكن تحليل تطور هذا المؤشر حيث ان المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧) تبين ان هناك تجاوزاً للنسبة المعيارية (٦٠%) فسجل العام ٢٠٠٤ اعلى نسبة خلال مدة الدراسة (٢٥٣,٤٤%) بسبب تراكم حجم الديون قبل العام ٢٠٠٣ تم اخذ هذا المؤشر بالانخفاض التدريجي حتى عام ٢٠٠٧ حيث وصلت النسبة الى (٨٥,٩٢%) ولكنها بقيت اعلى من النسبة الآمنة، ثم شهدت المدة (٢٠٠٨-٢٠١٥) تسجيل نسب آمنة فسجل العام ٢٠٠٩ اعلى نسبة خلال هذه الفترة وبنسبة (٥٨,٣٥%) بسبب الازمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي مع انخفاض ما مخصص للإنفاق الاستثماري الذي سجل ايضاً اقل حجم خلال هذه الفترة بمقدار (١٣٠٩١) مليار دينار بينما سجل هذا المؤشر في العام ٢٠١٣ اقل نسبة خلال مدة الدراسة نتيجة ارتفاع اسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي وكذلك وصول حجم الانفاق الاستثماري الى اعلى مقدار خلال مدة الدراسة وبذلك انخفض حجم الدين العام فوصل الى اقل مقدار خلال مدة الدراسة مسجلاً (٦٩٣٠٩) مليار دينار اي ان الاقتصاد العراقي كان في وضع اكثر أمناً مقارنة مع بقية السنوات وارتفعت قدرته المالية على تسديد ديونه لكن مع انخفاض اسعار النفط والايادات النفطية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ زادت حاجة الحكومة الى الاقتراض وخاصة الداخلي كذلك لجأت الحكومة الى السحب من احتياطياتها المالية المركزية لتمويل العجز في الموازنة (الراوي، ٢٠١٩: ١-٨) مما ادى الى ارتفاع حجم الديون العامة وارتفاع هذا المؤشر حيث بلغت نسبة هاتين السنتين (٦٥,٧٨%) و (٦٠,١٦%) على التوالي متخطية النسبة الآمنة، لكن هذه النسبة عاودت الانخفاض خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠) وسجلت نسباً مقبولة وآمنة بالتزامن مع ارتفاع اسعار النفط في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ مقارنة بالعام السابق وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي فسجلت

النسبة في العام ٢٠١٨ (٣٠,٠٣%) وفي العام ٢٠١٩ (٢٦,١١%) ومرتفعة في العام ٢٠٢٠ الى (٤٧,٥٨%) بسبب الانخفاض في اسعار النفط وتوقف النشاط الاقتصادي ولكنها ضلت ضمن الحد الآمن .

جدول(2) مؤشرات الاقتدار المالي في العراق للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤)

السنة	معدل نمو الإيرادات العامة %	معدل نمو النفقات العامة %	نسبة الدين الداخلي/ الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الدين الخارجي/ الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الدين الاجمالي/ الناتج المحلي الاجمالي %
2004	-	-	11.1	242.3	253.44
2005	22.80	-17.88	8.5	142.4	150.91
2006	21.12	47.13	5.6	110.2	115.74
2007	11.30	0.58	4.7	81.3	85.92
2008	46.98	52.19	2.8	43.8	46.68
2009	-31.21	10.53	6.5	51.9	58.35
2010	27.11	27.67	5.7	41.8	47.48
2011	55.04	15.32	3.4	31.5	34.88
2012	10.12	8.77	2.6	26.2	28.75
2013	-5.05	13.30	1.6	23.8	25.33
2014	-7.37	-4.75	3.6	25.4	29.01
2015	-36.93	-37.96	16.5	37.8	54.36
2016	-18.14	-4.73	24.1	41.7	65.78
2017	42.14	12.56	21.1	39.1	60.16
2018	37.80	7.13	17.5	12.5	30.03
2019	0.94	38.15	14.6	11.5	26.11
2020	-41.25	-31.90	33.3	14.2	47.58

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (١).

الاستنتاجات

١. ان حدوث تقلبات في اسعار النفط والإيرادات العامة انعكس مباشرة على النفقات العامة وبالأخص النفقات الاستثمارية التي تتسم بالتذبذب لارتباطها بالإيرادات النفطية ومن ثم يكون التأثير على المقدرة المالية.

٢. يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال في هيكل النفقات العامة فعند ارتفاع اسعار النفط والإيرادات العامة تسعى السياسة المالية الى زيادة النفقات الجارية وبنسبة كبيرة مع توجيه النسبة القليلة منها نحو النفقات الاستثمارية اما عند انخفاض الإيرادات العامة فتكون النسبة الأكبر من التخفيض من حصة النفقات الاستثمارية مما ينعكس بصورة سلبية على انخفاض الناتج المحلي الاجمالي وتراجع المقدرة المالية للاقتصاد على تسديد الديون.

٣. بين التحليل ان النفقات العامة وخاصة الجارية قد زادت بمعدلات اكبر من زيادة الإيرادات العامة مما تسبب بزيادة معدل نمو الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وتجاوزها

النسبة الأمانة (٦٠%) في كثير من السنوات كان اقصاها في العام ٢٠٠٤ وبنسبة (٢٥٣,٤٤%) وبالتالي انخفاض مقدرة الاقتصاد العراقي على تسديد ديونه .

٤. بين التحليل ان هناك علاقة طردية بين الانفاق الاستثماري والمقدرة المالية للاقتصاد العراقي فزيادة الانفاق الاستثماري يساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي والذي يعتبر متغير رئيسي لقياس المقدرة المالية فمثلا عندما انخفض الانفاق الاستثماري الى اقل مقدار تزامناً مع انخفاض اسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي في العام ٢٠٠٩ بسبب الازمة المالية العالمية نلاحظ ان مؤشر نسبة اجمالي الدين الى الناتج المحلي الاجمالي قد سجل اعلى نسبة خلال مدة الدراسة وبنسبة (٥٨,٣٥%) بينما في العام ٢٠١٣ سجلت النسبة اقل مستوى خلال مدة الدراسة (٢٥,٣٣%) نتيجة ارتفاع اسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي وزيادة ما مخصص للانفاق الاستثماري الى اعلى مقدار خلال مدة الدراسة .

التوصيات

١. زيادة النسبة المخصصة للإنفاق الاستثماري من مجموع الانفاق الحكومي العام خاصة عند ارتفاع الايرادات النفطية مما يساهم في زيادة القدرة المالية للاقتصاد العراقي .

٢. تنويع مصادر الايرادات العامة وعدم الاتكال على مورد الايرادات النفطية وتطوير الجهاز الضريبي وتنشيط القطاعات الزراعية والصناعية وغيرها لزيادة حصيلة الايرادات والحد من الاثر السلبي لتقلب اسعار النفط وبالتالي استقرار الانفاق الاستثماري وزيادة القدرة المالية للاقتصاد.

٣. الاستفادة من سنوات ارتفاع اسعار النفط والايادات العامة وتجميع الوفورات المالية في صناديق سيادية وتوجيه هذه الموارد الى الانفاق الاستثماري في القطاعات الاستثمارية الانتاجية مما يساهم في زيادة هذه الموارد وقدرة الحكومة على تسديد فوائد واقساط الدين العام .

٤. مراقبة الحكومة الجاد للديون والحد من تجاوزها للمستويات الأمانة مع ربط هذه الديون بمشاريع استثمارية مولدة لايادات مالية وتجنب استخدامها لاغراض استهلاكية.

المصادر

المصادر العربية

١. ابو الفتوح، يحيى عبد الغني، ٢٠١٤، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة ، معهد الادارة العامة، الرياض .

٢. اسماعيل، ميثم العبيبي وهذال، احمد حامد، ٢٠١٨ ، تحليل ادارة الدين العام الداخلي والخارجي وتأثيره على تخفيض تكلفة الدين في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد (٥٧).

٣. الحاروني، محمد السيد علي، ٢٠٢٣ ، تقييم دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي في مصر للفترة ٢٠٠١/٢٠٠١-٢٠١٩-٢٠٢٠ ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، جامعة دمياط، كلية التجارة، المجلد(٤)، العدد (١).

٤. حسين ، عماد حسن، ٢٠١٦ ، تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٥. الخفاجي ،سمير سهام وجري، وديان وهيب، ٢٠١٧، كفاءة الانفاق الاستثماري العام واثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٣) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(٢٣)، العدد (٩٧).

٦. خلف ، عبد الرزاق جفال وحمد ، خلف محمد ، ٢٠٢٢، تحليل وقياس اثر الانفاق الاستثماري الحكومي في بعض مؤشرات الجدارة الائتمانية في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت- كلية الادارة والاقتصاد، المجلد(١٨)، العدد (٦٠)

٧. دوابه ، اشرف محمد، ٢٠٢٣ ، ازمة الدين المصري، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

٨. السيد حسن ، سهير محمد، ٢٠٠٢، الاقتصاد المالي ، مطابع الولاء الحديثة ، مصر .

٩. صاري ، اسماعيل ومختار ، بوضياف ، ٢٠١٩، سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة خميس مليانة- الجزائر، المجلد(١٠)، العدد (١) .

١٠. العاني ، قاسم عبد الستار، ٢٠٢٢، اثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٣) ، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(١٨)، العدد (٥٩).

١١. عبادي ،بتول مطر والخفاجي، غسان علي، ٢٠٢١، النفقات الاستثمارية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار العراقي للمدة (٢٠٠٤_٢٠١٨)، مجلة الاقتصاد والدراسات الادارية، الجامعة العراقية، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(١)، العدد (٢٢).

١٢. عجم ،محمد اسماعيل والفتلاوي، كامل علاوي، ٢٠٢٣، الاستدامة المالية في العراق نظرة مستقبلية ، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية ،جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(١٥)، العدد (٤٧).

١٣. العلي ،عادل فليح، ٢٠٠٢،المالية العامة والتشريع المالي ،الجامعة للطباعة والنشر ، جامعة الموصل .

١٤. علي ،عدي سالم ومحمد،احمد جاسم، ٢٠٢٢، قياس القدرة على تحمل الديون في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠١٩) ، مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(١٧)، العدد (٦٧).

١٥. قاسم ،سعاد عبد القادر، ٢٠٢٣، الانفاق الاستثماري الحكومي في ظل تقلب الايرادات النفطية والانفاق الجاري للمملكة العربية السعودية، مجلة الجامعة العراقية ،جامعة بغداد، مركز البحوث والدراسات، العدد (٨٥).

١٦. الكبيسي ،محمد صالح وحسن، نضال قادر، ٢٠١٤، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والنتائج المحلي الاجمالي غر النفط في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(٢٠)، العدد (٧٨).

١٧. ناشد، سوزي عدلي، ٢٠٠٨،اساسيات المالية العامة -النفقات العامة-الايرادات العامة-الميزانية العامة ، منشورات الجلي الحقوقية ، بيروت لبنان .

١٨. الوائلي ،خضير عباس حسين ونعمة ،زينب هادي ، ٢٠٢٠، مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية ، مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة البصرة ،كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(١٥)، العدد (٥٦) .

التقارير

١. جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٨.

٢. جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٢٠.

٣. جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١١.

ملحق (١) تطور المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

(مليار دينار)

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	الدين الداخلي	الدين الخارجي	اجمالي الدين	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية
2004	٣٢٩٨٢,٧٤	٣٢١١٧,٥	٥٩٢٥,١	١٢٨٩٩٥,٦	١٣٤٩٢٠,٧	٥٣٢٣٥,٤
2005	٤٠٥٠٢,٨٩	٢٦٣٧٥,٢	٦٢٥٥,٦	١٠٤٧١٠,٣	١١٠٩٦٥,٩	٧٣٥٣٣,٦
2006	٤٩٠٥٥,٥٥	٣٨٨٠٦,٧	٥٣٠٧,٠	١٠٥٣٢٣,٣	١١٠٦٣٠,٣	٩٥٥٨٨,٠
2007	٥٤٥٩٩,٤٥	٣٩٠٣١,٢	٥١٩٣,٧	٩٠٥٦٧,١	٩٥٧٦٠,٨	١١١٤٥٥,٨
2008	٨٠٢٥٢,١٨	٥٩٤٠٣,٤	٤٤٥٥,٦	٦٨٨٤٨,٠	٧٣٣٠٣,٦	١٥٧٠٢٦,١
2009	٥٥٢٠٩,٣٥	٦٥٦٥٨	٨٤٣٤,٠	٦٧٧٩٩,٢	٧٦٢٣٣,٢	١٣٠٦٤٣,٢
2010	٧٠١٧٨,٢٢	٨٣٨٢٣	٩١٨٠,٨	٦٧٧٦١,٧	٧٦٩٤٢,٥	١٦٢٠٦٤,٦
2011	١٠٨٨٠٧,٣٩	٩٦٦٦٢,٨	٧٤٤٦,٩	٦٨٣٥٣,٧	٧٥٨٠٠,٦	٢١٧٣٢٧,١
2012	١١٩٨١٧,٢٢	١٠٥١٣٩,٦	٦٥٤٧,٥	٦٦٥٥١,٨	٧٣٠٩٩,٣	٢٥٤٢٢٥,٥
2013	١١٣٧٦٧,٤٠	١١٩١٢٨	٤٢٥٥,٥	٦٥٠٥٣,٥	٦٩٣٠٩,٠	٢٧٣٥٨٧,٥
2014	١٠٥٣٨٦,٦٢	١١٣٤٧٣,٥	٩٥٢٠,٠	٦٧٧٦٧,٩	٧٧٢٨٧,٩	٢٦٦٤٢٠,٤
2015	٦٦٤٧٠,٣٠	٧٠٣٩٧,٥	٣٢١٤٢,٨	٧٣٦٨٤,٨	١٠٥٨٢٧,٦	١٩٤٦٨١,٠
2016	٥٤٤٠٩,٣٠	٦٧٠٦٧,٤	٤٧٣٦٢,٣	٨٢١٦٩,٥	١٢٩٥٣١,٨	١٩٦٩٢٤,١
2017	٧٧٣٣٥,٩٠	٧٥٤٩٠,١	٤٧٦٧٨,٨	٨٨٢٧٤,٢	١٣٥٩٥٣,٠	٢٢٥٩٩٥,٢
2018	١٠٦٥٦٩,٨٣	٨٠٨٧٣,٢	٤٣٩٥٤,٠	٣١٤٢٩,٠	٧٥٣٩٣,٠	٢٥١٠٦٤,٥
2019	١٠٧٥٦٦,٩٩	١١١٧٢٣,٥	٣٨٩١٠,٠	٣٠٥٨٨,٠	٦٩٤٩٨,٠	٢٦٦١٩٠,٦
2020	٦٣١٩٩,٧٠	٧٦٠٨٢,٤	٦٦٢٥٥,٠	٢٨٣٢٠,٠	٩٤٥٧٥,٠	١٩٨٧٧٤,٣

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث- النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة .